

ملف المناصرة

حسام الدين علي

Hossameldin Ali

خارج الاحتجاز مصر

رئيس الأكاديمية الديمقراطية المصرية، التي تعمل على تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، واجه حسام الدين علي المنع من السفر وتجميد الأصول والاستجواب في قضية التمويل الأجنبي لعام 2011، قبل إسقاط التهم في أغسطس/آب 2021.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-EG-2026-031

01

القضية في دقيقة

رئيس الأكاديمية الديمقراطية المصرية، التي تعمل على تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، واجه حسام الدين علي المنع من السفر وتجميد الأصول والاستجواب في قضية التمويل الأجنبي لعام 2011، قبل إسقاط التهم في أغسطس/آب 2021.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
الدولة	**مصر**
الحكم	**أُسقطت القضية: قرر قاضي التحقيق أن لا وجه لإقامة الدعوى في القضية رقم 173 لسنة 2011 (30 أغسطس/آب 2021).**
التهم	**تلقي تمويل أجنبي بصورة غير مشروعة بالمخالفة لقوانين الجمعيات الأهلية في مصر** **الإضرار بالأمن القومي** **إدارة فرع لمنظمة دولية دون ترخيص**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على حسام الدين علي وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

04 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لحسام الدين علي.

05 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

06 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/hossameldin-ali/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
التجميد التعسفي للأصول	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
المنع التعسفي من السفر	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

03

مسار القضية

2011

فتح تحقيق

فتح تحقيق في قضية التمويل الأجنبي

فتحت السلطات المصرية القضية رقم 173 لسنة 2011، المعروفة بقضية التمويل الأجنبي، التي استهدفت منظمات المجتمع المدني، ومنها الأكاديمية المصرية الديمقراطية.

ديسمبر/كانون الأول 2014

فرض منع من السفر

فرض أول منع من السفر

منع النائب العام حسام الدين علي من السفر على ذمة التحقيق في القضية رقم 173.

27 فبراير/شباط 2016

فرض منع من السفر

تنفيذ المنع من السفر في المطار

مُنع علي من السفر إلى الولايات المتحدة في مطار القاهرة الدولي، وخضع لاستجواب هاتفي استمر ثلاث ساعات أجراه ضابط في جهاز الأمن الوطني.

20 مايو/أيار 2018

إخلاء سبيل بكفالة

استجوابه وإخلاء سبيله بكفالة

استجوبه قاضي التحقيق في القضية رقم 173 وأمر بإخلاء سبيله بكفالة قدرها 20,000 جنيه مصري في اليوم نفسه. وقال محاميه إن الشرطة ظلت تحتجزه بعد دفع الكفالة.

30 أغسطس/آب 2021

تحديث في القضية

حفظ القضية وإسقاط التهم

قرر قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة أن لا وجه لإقامة الدعوى في القضية رقم 173 ضد علي ومنظمته وثلاثة متهمين آخرين.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

أسّس حسام الدين علي الأكاديمية الديمقراطية المصرية وترأسها، وهي منظمة غير ربحية أنشأتها مجموعة من الناشطين لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية في مصر. وقدّمت الأكاديمية التدريب ويسّرت المشاركة المدنية وعملت على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في بيئة سياسية ازدادت عداءً للمجتمع المدني المستقل بعد 2011.

وعمل علي إلى جانب مجلس إدارة ضم مدافعين بارزين آخرين. وعملت الأكاديمية في المنظومة نفسها التي عملت فيها منظمات يقودها عزة سليمان ونجاد البرعي ومجدي عبد الحميد، الذين صاروا جميعًا لاحقًا متهمين معه في القضية نفسها.

تحقيق التمويل الأجنبي

في عام 2011، فتحت السلطات المصرية القضية 173، وهي تحقيق يستهدف منظمات المجتمع المدني التي تلقت تمويلًا أجنبيًا. وأصبحت القضية أداة لتجريم مجموعات المناصرة المستقلة، باتهامها بمخالفة القوانين المقيّدة المنظمة للمنظمات غير الحكومية. وطال التحقيق حسام الدين علي والأكاديمية الديمقراطية المصرية.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، فرضت السلطات حظر سفر على علي في إطار التحقيق الجاري. وصدر المنع عن النائب العام، ثم أيّدته محكمة الجنايات. وكان واحدًا من حالات حظر كثيرة مماثلة فُرضت على قادة المجتمع المدني خلال هذه الفترة.

حظر السفر والاستجواب

في 27 فبراير/شباط 2016، وصل علي إلى مطار القاهرة الدولي للسفر جوًا إلى الولايات المتحدة. وكان قد دُعي لحضور مؤتمر دولي عن مكافحة الفساد عبر التشريع تنظمه وزارة الخارجية الأمريكية. وأبلغته سلطات المطار بأنه لا يزال ممنوعًا من السفر ولن يُسمح له بالصعود إلى الطائرة.

ثم استجوبه ضابط من الأمن الوطني هاتفيًا لمدة ثلاث ساعات. وسأله الضابط عن مصادر تمويل الأكاديمية الديمقراطية المصرية وأنشطتها ودوره في مجلس إدارتها وتفاصيل رحلته إلى الولايات المتحدة والغرض منها وهويات الأشخاص الذين كان ينوي لقاءهم. وجرى الاستجواب دون حضور محامٍ ودون أي تهمة رسمية أو جلسة.

وامتد حظر السفر إلى أعضاء آخرين في الأكاديمية. فقد مُنع أحمد غنيم وباسم سمير، وكلاهما عضو في مجلس الإدارة، من مغادرة مصر أيضًا. وعكس هذا النمط حملة أوسع على منظمات المجتمع المدني، شملت حظر سفر فُرض على مدافعين مثل إسراء عبد الفتاح.

الاستجواب والإفراج بكفالة

في 20 مايو/أيار 2018، استجوب قاضي التحقيق المختص بالقضية 173 حسام الدين علي وأمر بإخلاء سبيله بكفالة قدرها 20,000 جنيه مصري في اليوم نفسه. وقال محاميه إن الشرطة ظلت تحتجزه بعد دفع الكفالة.

إسقاط القضية

في 30 أغسطس/آب 2021، قرر قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة لنظر القضية 173 إسقاط القضية عن حسام الدين علي ومنظمته وثلاثة متهمين معه: عزة سليمان ونجاد البرعي ومجدي عبد الحميد. وأغلق القرار القضية ضدهم دون محاكمة.

غير أن الحكم لم يرفع تلقائيًا حظر السفر وتجميد الأصول المفروضين على علي ومنظمته. واستلزمت هذه التدابير إجراءات إدارية وقانونية منفصلة. وحتى إغلاق القضية، ظل القيدان ساريين، فمنعا علي من السفر إلى الخارج وجمّدا أصول الأكاديمية وأمواله الشخصية.

الأثر والسياق

تجسّد قضية حسام الدين علي توظيف التحقيقات المطوّلة وتجميد الأصول وحظر السفر لتقييد عمل المجتمع المدني في مصر. فحتى بعد إسقاط القضية، ظلت العقوبات الإدارية تقيّد حريته في التنقل وعمل الأكاديمية. واستهدفت قضية التمويل الأجنبي أكثر من 40 منظمة وأفرادًا كثيرين، واجه معظمهم سنوات من الغموض وتجميد الأصول وتقييد التنقل قبل إسقاط التهم أو رفضها.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to demand the immediate lifting of the arbitrary travel ban imposed on Hossameldin Ali, human rights defender and president of the Egyptian Democratic Academy, promoting democracy, human rights, and political participation in Egypt.

In brief: President of the Egyptian Democratic Academy, which promotes democracy and political participation, Hossameldin Ali faced travel bans, asset freezes, and questioning in the 2011 foreign funding case before charges were dropped in August 2021.

I respectfully urge your authorities to:
1. Immediately lift the travel ban imposed on Hossameldin Ali and on any family members affected by the same order;
2. Restore valid travel documents and remove any border-watch flags placed in connection with peaceful human rights work;
3. Comply with the ICCPR Article 12 guarantee of freedom of movement;
4. Immediately unfreeze the personal and organisational accounts of Hossameldin Ali.

I will continue to monitor this case until Hossameldin Ali's freedom of movement is restored.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026